الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإسلامية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

# شهادة مشاركة

يشهد السيد عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

والسيد مدير مخبر الدراسات والبحوث الإسلامية والقانونية والاقتصاد الإسلامي

أن الدكتور(ة): يامن خليل (جامعة مسيلة)

قد شارك في الملتقى الوطني الثالث حول: تقنين الفقه الإسلامي الواقع والمأمول

المنظم من طرف قسم العلوم الإسلامية بتاريخ: 28 أكتوبر 2021م الموافق لـ 22 ربيع الأول 1443هـ

من خلال تقديم بحث علمي: جهود الشيخ محمد العزيز جعيط في التقنين الفقهي دراسة وصفية لمؤلفاته

مدير المخبر

الأستاذ: بن سعيد موسى
مدير المخبر

عميد الكلية

عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
تقي الدين يحي

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإسلامية
ملتقى وطني حول التقنين الفقهي

# جهود العلامة التونسي محمد العزيز جعيط في التقنين الفقهي -دراسة وصفية لمؤلفاته-

## إعداد:

د يامن خليل: أستاذ بقسم العلوم الإسلامية جامعة محمد بوضياف–المسيلة.

د حمزة رابح :خريج الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة–المملكة العربية السعودية.

**ملخص البحث:** يتناول البحث دراسة عن جهود شخصية علمية مشهورة في الساحة العلمية التونسية هو شيخ الإسلام المالكي في وقته ووزير العدل محمد العزيز جعيط –رحمه الله– في موضوع التقنين الفقهي، وقد تناولنا الدراسة في مقدمة ومبحث تمهيدي ومبحثين وخاتمة، فأما المبحث التمهيدي ففي التعريف بالتقنين الفقهي ولمحة عن تاريخه، وأما المبحث الأول فقد تناول ترجمة للشيخ جعيط تتعلق بحياته وطلبه للعلم وأهم شيوخه وتلاميذه، ثم المناصب التي تقلدها وعلاقته بالثورة الجزائرية، وتناول المبحث الثاني دراسة وصفية لمؤلفات الشيخ المختلفة في موضوع التقنين الفقهي، من خلال التطرق لتاريخ وأسباب تأليف مصنفاته الأربعة في الموضوع، مع بيان طبعاتها والمواضيع التي تضمنتها، والمنهج الذي سار عليه في كتابه الطريقة المرضية، والمصادر التي رجع إليها، ثم تأثير هذه المؤلفات في المنظومة التشريعية التونسية.

**مقدمة:** الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فإنَّ الله عز وجل قد أنزل على نبيه شريعة كاملة تامة صالحة لكل زمان ومكان، اشتملت على ما يصلح دنياهم وآخرتهم، ومن المظاهر التي تتجلى فيها صلاحية الشريعة لمختلف الأزمنة والأمكنة ما يزخر به الفقه الإسلامي من حلول تتماشى مع ما ينزل بالناس من حوادث مختلفة بما يحقق مصـــلحتهم في حياتهم ومعادهم من خلال ما يحويه من قواعد وأصـــول وأحكام كفيلة بأن تُستمد منها منظومة تشريعية كاملة متكاملة تضمن تنظيم شؤون الناس في شتى المجالات بما يحقق لهم السعادة في الدارين، وما تعيشه الأمة الإسلامية اليوم من ضعف وتخلف لم ينشأ إلا بسبب تنحية تحكيم الشريعة من الحياة العامة والخاصة إلا في أبواب محصورة، ولا سبيل للنهوض والرجوع إلى المجد الضائع إلا بالرجوع إلى الدين الذي ارتضاه رب العباد للبشرية، وهو الأعلم سبحانه بما يصلحهم، ومسألة تقنين الفقه الإسلامي من المسائل المهمة التي كثر الكلام حولها في الأزمنة المعاصرة التي انتشرت فيها النظم والقوانين الغربية، وقد أردنا من خلال هذه المداخلة المشاركة في إماطة اللثام عن جهود عَلَمٍ من أعلام المغرب الإسلامي في عصره ألا وهو شيخ الإسلام المالكي ووزير العدلية بتونس الشيخ محمد العزيز جعيّط، وذلك بإبراز تآليفه ومصنفاته المتعلقة بالتقنين الفقهي ودراستها دراسة وصفية، ومن الله نستمد العون وهو حسبنا ونعم الوكيل.

**أهمية الموضوع وأسباب اختياره**

**1–** ما تعيشـــه اليوم البلدان الإســـلامية من تنحية للأحكام الشـــرعية الإلهية، والاســـتعاضـــة عنها بالقوانين الغربية البشـرية، مما يوجب على الباحثين دراسـة هذه المسـألة دراسـة جادة تحيط بجوانبها المختلفة، والسـعي الحثيث لإيجاد بديل لهذه النكسة الحضارية التي تعيشها الأمة الإسلامية اليوم.

**2–** المكانة العلمية المرموقة للشيخ محمد العزيز جعيط، ففيه تتجلى شخصية العالم المتفنن المصلح الصادع بالحق.

**3–** انتماء الشـــيخ جعيط لمذهب الإمام مالك –رحمه الله–، فمؤلفاته في التقنين الفقهي مادتها الأصـــلية من تراث المالكية.

**4–** أن الشـيخ جعيط قد جمع بين العلم الشـرعي النظري وبين مباشـرة العمل الميداني التطبيقي، فكما أنه من كبار علماء الزيتونة فقد تولى منصب القضاء ووزير العدل.

**5–** أهمية مسألة تقنين الأحكام الشرعية والحاجة الماسة لبحثها؛ إذ تعتبر من المسائل الحساسة في الوقت الراهن.

6– العلاقة الوثيقة للشـــيخ جعيط ببلدنا الجزائر ويبرز ذلك من خلال الطلاب الجزائريين الذين أخذوا عنه في جامع الزيتونة، كما يتجلى أيضا في مناصرته القوية للثورة التحريرية المباركة في المنابر المختلفة.

**مشكلة البحث:** من أبرز التسـاؤلات التي يهدف البحث إلى إيجاد أجوبة لها: من هو الشـيخ عبد العزيز جعيط، وما هي أبرز محطات حياته التي أثرت في تكوين شـخصـيته العلمية؟ وما هي أبرز مؤلفاته وآثاره في موضـوع التقنين الفقهي؟ وما

هي الملامح العامة لهذا التراث المهم الذي تركه؟ وما هو المنهج الذي سـار عليه في التأليف؟ وما المصـادر التي رجع إليها؟ وما أثر هذا التراث في المنظومة القانونية التونسية؟

**أهداف البحث:** تتلخص فيما يأتي:

1. الإسهام في إثراء هذه المسألة المهمة ولو ببحث متواضع يتناول بعض الجوانب المغفلة.
2. الوفاء لهذا العَلَمِ الذي كرس حياته للتعليم والتصنيف والخطابة والدفاع عن الشريعة.
3. بيان أن التشـريع الإسـلامي بديل حقيقي وواقعي للقوانين الغربية التي ابتليت بها الأمة، من خلال إبراز الجهود التي كتبها علماء الإسلام في الجانب التشريعي القانوني.

**الدراسات السابقة:** لم نقف على دراسة سابقة تتعلق بالموضوع.

**منهج البحث:** اقتضت طبيعة البحث أن نجمع بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي:

**أولًا: المنهج التاريخي،** وذلك في المبحث المتعلق بتاريخ التقنين الفقهي، والمتعلق بحياة المصنف.

**ثانيًا: المنهج الوصفي،** وذلك في المبحث المتعلق بدراسة تصانيفه في التقنين الفقهي.

**ثالثا: المنهج التحليلي،** وذلك في المبحث المتعلق بالمنهج الذي سار عليه المصنف في كتابه "الطريقة المرضية".

**خطة البحث: وتشتمل على مقدمة ومبحث تمهيدي وأربعة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:**

**مقدمة:** وفيها ذكرنا أهمية البحث وأسباب اختياره ومشكلة البحث والدراسات السابقة ومنهج البحث.

**مبحث تمهيدي: مفهوم التقنين الفقهي وتاريخه**

**المطلب الأول:** تعريف التقنين الفقهي

**المطلب الثاني:** لمحة مختصرة عن تاريخ التقنين الفقهي

**المبحث الأول: ترجمة الشيخ محمد العزيز جعيط**

**المطلب الأول** : اسمه ونسبه وولادته ونشأته

**المطلب الثاني** : شيوخه وتلاميذه

الفرع الأول: شيوخه

الفرع الثاني: تلاميذه

**المطلب الثالث:** المناصب التي تقلدها ومكانته العلمية

**المطلب الرابع:** أهم مؤلفاته

**المطلب الخامس:** علاقة الشيخ جعيط بالثورة الجزائرية ووفاته

الفرع الأول: علاقة الشيخ جعيط بالثورة الجزائرية

الفرع الثاني: وفاته

**المبحث الثاني : التعريف بمؤلفات الشيخ محمد عبد العزيز جعيط المتعلقة بتقنين الفقه الإسلامي**

**المطلب الأول:** دراسة وصفية لهذه المؤلفات

الفرع الأول: كتاب: الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية

الفرع الثاني: مجلة المرافعات الشرعية

الفرع الثالث: لائحة مجلة الأحكام الشرعية

الفرع الرابع: مجلة الأحكام الشرعية

**المطلب الثاني:** المنهج الذي سار عليه في مؤلفاته والمصادر التي رجع إليها –كتابه "الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية" أنموذجا–

الفرع الأول: معالم في المنهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه "الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية"

الفرع الثاني: المصادر التي رجع إليها في كتابه "الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية"

**المطلب الثالث:** أثر هذه المؤلفات في المنظومة القانونية التونسية

**خاتمة**

## مبحث تمهيدي: مفهوم التقنين الفقهي وتاريخه

وتحته مطلبان:

### المطلب الأول: تعريف التقنين الفقهي

**التقنين في اللغة:** مصدر للفعل " قنّن " أي " وضع القوانين " وهي كلمة مولدة ، وفي معجم اللغة العربية المعاصرة[1]: «قَنَّنَ المُشَرِّعُ: وضع القوانين ودوَّنها».أما القانون فهو: الأصل، ومقياس كل شيء وطريقه وليس بعربي[2].

وللتقنين في المعاجم المتقدمة معنى آخر، قال الأزهري في تهذيب اللغة: «قال ابن الأعرابي: التّقنِينُ: الضّرْبُ بِالقنّينِ وَهُوَ الطُّنْبُورُ بالحبشيّةِ»[3].

**اصطلاحا:** التقنين في **الاصطلاح العام:** عبارة عن جمع القواعد الخاصة بفرع من فروع القانون بعد تبويبها وترتيبها وإزالة ما قد يكون بينها من تناقض وما فيها من غموض ثم إصدارها في مدونة واحدة تفرض الدولة العمل بها عن طريق سلطتها التشريعية[4].

وأما في **الاصطلاح الخاص** –المقيد بالفقه الإسلامي– فقد عرف بعدة تعريفات منها: :صياغة الأحكام في صورة مواد قانونية مرتبة مرقمة، على غرار القوانين الحديثة من مدنية وجنائية وإدارية...؛ وذلك لتكون مرجعا سهلا محددا، يمكن بيسر أن يتقيد به القضاة، ويرجع إليه المحامون، ويتعامل على أساسه المواطنون[5].

---

(1) (3/ 1864).

(2) الجوهري، الصحاح (6/ 2185)، ابن منظور، لسان العرب (13/ 349)، (قنن)

(3) (8/ 236).

(4) عبد البر محمد، تقنين الفقه الإسلامي، ص 21.

(5) انظر: القرضاوي: يوسف، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية (ص 259).

وعرفه الدكتور وهبة الزحيلي بأنه: «صياغة أحكام المعاملات وغيرها من عقود ونظريات ممهدة لها، جامعة لإطارها، في صورة مواد قانونية، يسهل الرجوع إليها»[1].

**المطلب الثاني: لمحة مختصرة عن تاريخ التقنين الفقهي**

ترجع فكرة جمع الناس على رأي واحد في القضاء إلى زمن متقدم، ومن أوائل من نقلت عنه هذه الفكرة الأديب المشهور عبد الله بن المقفع في رسالته الموجهة إلى الخليفة في عصره، كما أن فكرة إلزام الناس بالتقاضي على رأي واحد قد طرحت في لقاء الإمام مالك بن أنس بأبي جعفر المنصور، والمهدي، وهارون الرشيد، وقد أراد المنصور أن يلزم الناس بكتاب الموطأ – وهو للإمام مالك – ولا يتعدوه إلى غيره فأبى الإمام مالك ذلك.

وقد ظهرت محاولات عديدة لتقنين الفقه الإسلامي في القرنين الماضيين منها (الفتاوى الهندية) لجماعة من علماء الهند، لتقنين العبادات والعقوبات والمعاملات، ومجلة (الأحكام العدلية) التي تضمنت جملة من أحكام: البيوع، والدعاوى، والقضاء، وصدرت هذه المجلة عام 1869 م، واحتوت على 1851 مادة استمد أغلبها من الفقه الحنفي وقد ظلت هذه المجلة مطبقة في أكثر البلاد العربية إلى أوساط القرن العشرين[2].

وقد عُني الفقهاء والباحثون بالمجلة وشرحوها، كما كان الفقهاء القدامى يشرحون المتون الشرعية، متبعين في شروحهم ترتيب المجلة لا الترتيب الفقهي.

ومن مشروعات القوانين المستمدة من الشريعة والتي قام عليه أفراد، وان لم يصدر بتطبيقها قرارات رسمية ما يأتي:

1- مشروعات القوانين التي وضعها محمد قدري باشا حيث وضع ثلاثة مشاريع قوانين هي:

أ- مرشد الحيران إلى معرفة حقوق الإنسان في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، وتضمنّ 1045 مادة.

ب- الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية على مذهب أبي حنيفة النعمان، وشرحه محمد زيد الأبياني في ثلاثة مجلدات.

ج- قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف ويتكون من 646 مادة، وطبعته وزارة المعارف المصرية في المطبعة الأهلية سنة 1893 م وتوجد منه نسخة في مكتبة الرشيد نعمان تحمل الرقم المتسلسل 11330.

2- مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل، لأحمد بن عبد الله القاري المتوفى سنة 1309هـ. رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة سابقاً، وقد اقتصرت فيها على المذهب الحنبلي من

(1) الزحيلي، وهبة، جهود التقنين الفقه الإسلامي، (ص 26).

(2) انظر: بكر أبو زيد، فقه النوازل (1/ 17- 22).

خلال كتبه المعتمدة، واحتوت المجلة على 2382 مادة وقد نسج القاري كتابه هذا على منوال مجلة الأحكام العدلية.

3- " ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب مالك " للقاضي والمحامي محمد محمد عامر، وقد وضعه على صورة مواد قانونية[1].

4- ما سيأتي الحديث عنه في ثنايا البحث من جهود للشيخ محمد العزيز جعيط.

- وهناك مشروعات قوانين استمدت من الفقه الإسلامي وقامت عليها جها ومؤسسات، منها: ما قام به مجمع البحوث الإسلامية في مصر حيث أصدر مشروعاً متكاملاً لتقنين المعاملات على المذاهب الأربعة: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، في ستة عشر جزءاً صغيراً، قرنت فيه كل مادة بتذييل توضيحي يبين المراد منها، ولكل مذهب أربعة أجزاء[2].

ثم إنه في هذا القرن اتجهت بعض الحكومات التي تُحَكِّمُ الأنظمة الوضعية إلى وضع قانون للأحوال الشخصية، مستمد من المذاهب الأربعة وبعضها مستمد من المذهب الحنفي، ولم تثبت تلك على الوتيرة المختارة، بل بين كل حين وآخر يصدر لها مذكرة تفسيرية وأخرى إلغائية واستبدالها برأي آخر وهكذا[3].

## المبحث الأول: ترجمة محمد عبد العزيز جعيط

وفيه خمسة مطالب :

### المطلب الأول : اسمه ونسبه وولادته ونشأته:

هو محمد العزيز المشهور بـ «بمحمد عبد العزيز أو عبد العزيز» ابن الوزير الشيخ يوسف جعيط، العلامة الكبير المحقق من أعلام تونس المتقدمين، ولد بمدينة تونس في أواخر شعبان 1303هـ، وفي بعض المصادر أواخر رجب، أوائل ماي 1886م.

تنحدر عائلته من اليمن وقد جاءت مع الفتح الإسلامي واستوطنت مدينة القيروان، ثم انتقلت إلى تونس، وهي أسرة عريقة ذات فضل وعلم وسلطة، فقد تولى والده الشيخ يوسف جعيط الوزارة الكبرى في العهد الذي حكم فيه محمد النّاصر باي.

وبدأ الشيخ محمد العزيز جعيط مزاولة دراسته في منزله والكُتّاب الذي كان بسوق البلاغجية بتونس، ثم التحق بجامع الزيتونة سنة 1318هـ/1901م, في فترة كانت تعج بالمشايخ والأعلام الكبار في ذلك

(1) طبع أكثر من طبعة أولها سنة 1938م.

(2) انظر: القرضاوي: يوسف، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ص 264.

(3) انظر: بكر أبو زيد، فقه النوازل (1/ 22).

الوقت، الذين اشتهروا ووصل تأثيرهم إلى جميع أصقاع العالم الإسلامي، حيث زاول دراسته فيها حتى تخرج منها بشهادة التطويع سنة 1907[1].

**المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه**

**الفرع الأول: شيوخه:** درس عبد العزيز جعيط في جامع الزيتونة على عدد من العلماء من أبرزهم[2]:

*أبو النجاة سالم بن عمر بو حاجب البنيلي (ت 1342 هـ) [3]

*الشيخ محمَّد النخلي القيرواني (ت 1342 هـ) [4]

*الشيخ إبراهيم المارغني ( ت 1349 هـ) [5]

*الشيخ محمد الخضر حسين ( ت 1377 هـ) [6]

*الشيخ صالح بن المختار الشريف، الجزائري الأصل (ت 1338 هـ)[7]

**الفرع الثاني: تلاميذه:** تخرج على يدي الشيخ جعيط أجيال متعاقبة من الطلاب الذين يدينون له بالفضل، ويعترفون له بسعة الإطلاع، ومنهم[8]:

*محمد البشير ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد بن أحمد النيفر( ت 1394 هـ)[9].

*محمد الصادق ابن الشيخ محمد بن الشيخ حمودة البلّيش الصنهاجي القيرواني ( ت 1384 هـ[10].

*محمد بن محمد صالح بن قاسم ابن الحاج علي الجودي التميمي القيرواني (ت 1362 هـ)[11].

*محمد الصادق بن محمد بن محمد الشطي الشريف المساكني ( ت 1364 هـ)[12].

*محمد الصادق بسيس (ت 1398هـ)[13]

---

(1) انظر: محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين (2/ 37)، محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 31، 47- 54)، الزركلي، الأعلام (6/ 268)

(2) انظر: محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين (2/ 37)، محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 54- 77).

(3) انظر ترجمته في: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية (1/ 605)، محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين (2/ 77).

(4) انظر ترجمته في: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية (1/ 605)، محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين (5/ 26).

(5) انظر ترجمته في: محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين (4/ 299).

(6) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (6/ 113). معجم المؤلفين (9/ 279).

(7) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 64).

(8) ينظر غيرهم في: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 118- 130).

(9) تراجم المؤلفين التونسيين (5/ 67).

(10) تراجم المؤلفين التونسيين (1/ 123).

(11) تراجم المؤلفين التونسيين (2/ 70).

(12) تراجم المؤلفين التونسيين (3/ 196).

(13) تراجم المؤلفين التونسيين (1/ 98).

* محمد الصالح النيفر (ت 1413 هـ)[1]

*محمد الفاضل بن عاشور (ت 1389 هـ) [2]

*محمد المختار بن أحمد السلامي[3]

وكان من ألمع **تلامذته الجزائريين:** إبراهيم أبو اليقظان، وأبو بكر الأغواطي، وعمار بن لزعر، والمهدي البوعبدلي، ومولود طياب[4]، وإدريس بن محفوظ ابن الحاج أحمد الشريف البكري ( ت 1354 هـــ) ، الفقيه، الشاعر، الذي نزحت عائلته من بلدة دلّس بالجزائر فرارا من الاحتلال الفرنسي[5].

**المطلب الثالث: المناصب التي تقلدها ومكانته العلمية**

يمكن تلخيص المناصب التي تقلدها في النقاط الآتية:

-تخرج من الزيتونة بشهادة التطويع في سنة 1907، وانضم إلى هيئة التدريس فيها.

-عين مدرسا بالمدرسة الصادقية في سنة 1914.

-عيّن مفتيا مالكيا في سنة 1919.

-ترقى إلى رتبة أستاذ في عام 1935.

-كلف بإدارة مشيخة جامع الزيتونة وفروعه في ديسمبر 1939.

-سمي شيخ الإسلام للمذهب المالكي في فبراير 1945.

-بعد سنتين، تولى وزارة العدل. وقام أثناء تأديته لهذا المنصب بعدة إصلاحات منها تعريب الإدارة وإعادة الاعتبار للمحاكم الشرعية، وخلال هذه الفترة قام بتأليف مجلة المرافعات الشرعية، ومجلة الأحكام الشرعية.

-في سنة 1950 استقال من الوزارة واكتفى بمنصب شيخ الإسلام.

-اختارته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رئيسا شرفيا لها في سنة 1951.

-في عام 1956، عيّن مفتيا للجمهورية فبقي في هذا المنصب إلى غاية تقاعده في سنة 1960، والحقيقة أنه لم يتقاعد ولكن تم عزله بسبب خلافه مع بورقيبة حول مسألة الإفطار في شهر رمضان[6].

---

(1) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 126).

(2) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 127).

(3) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 128).

(4) انظر: مقال بعنوان: شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط (1886-1970) وصلته بالجزائر لمولود عويمر، على الرابط: http://www.odabasham.net/show.php?sid=54120.

(5) انظر: تراجم المؤلفين التونسيين (3/ 181).

(6) انظر: محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين (2/ 37- 39)، محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 160).

وقد شـهد له جمع من علماء الزيتونة ببلوغ درجة الاجتهاد المذهبي، ذكر الشـيخ محمد الصـالح النيفر أن العلامة محمد الطاهر بن عاشور قال يوما للشيخ جعيط: «يصلح أن تكون مجتهدا داخل المذهب»[1].

**المطلب الرابع: أهم مؤلفاته**

تـرك الشـيـخ –رحمـه الله– مجـمـوعـة كـتـب مـنـهـا[2]:

-**إرشـاد الأمة ومنهاج الأئمة** :وهو مجموعة من خطب الجمعة التي ألقاها في مواضـيع مختلفة من أخلاق واجتماع وسـياسـة نشـرته الشـركة التونسـية للتوزيع سـنة 1978 في (289 صـفحة) .

-**مجالس العرفان ومواهب الرحمان** :وهي عبارة عن خلاصـة لمجالسـه في شـرح الحديث النبوي (عشـرون مجلسـا) والتي تناول فيها موضـوعات مختلفة سـواء الفقهية أو النّحوية، وكذلك بعض المناقشـات والردود، طبعته الدار التونسية للنشر في مجلدين متوسطين سنة 1972-1973. وقد طبعته الدار المتوسطية بتونس طبعة حديثة في 500 صفحة تقريبا سنة (1431هـ- 2010م) بعناية ابنه الشيخ كمال الدين جعيط.

-**تعليقات على كتاب الإشـراف للقاضـي عبد الوهاب**، كتبها عندما شـرح الكتاب في الجامع الأعظم، وهو مفقود.

-عدة مصنفات في التقنين الفقهي سيأتي الكلام عنها بالتفصيل في المبحث الآتي بإذن الله تعالى.

كما ترك الشـيخ محمد جعيط العديد من الدراسـات والمقالات والفتاوى نشـرها في الجرائد التونسـية والمجلة الزيتونية وبعضها مخطوط عند ابنه الوزير كمال الدين جعيط[3].

**المطلب الخامس: علاقة الشيخ جعيط بالثورة الجزائرية ووفاته**

**الفرع الأول: علاقة الشـيخ جعيط بالثورة الجزائرية**[4]: دعا الشـيخ جعيط إلى مناصـرة الجزائريين في ثورتهم التحررية بكل ما يقدرون عليه حتى يسـتدركوا ما فاتهم من القيام بالواجب ونصـرة المظلومين، فقال في هذا الشـأن: «يجب على جميع الشـعوب الإسـلامية أن تتضـامن مع الشـعب الجزائري في كفاحه لحفظ دينه وعربيته وحريته، واسـترداد سـيادته، وتدعيم قوميته، وأن تُمده بما يمكنه من النصـر وإدراك أمنيته. إن إمداد الجزائريين المكافحين، وهم جماعات جبهة التحرير الميامين بالمال الغزير والسـلاح الوفير، من أفضـل أنواع الجهاد، الموجب لرضا الله ورسوله يوم المعاد»[5].

---

(1) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 258).

(2) تراجم المؤلفين التونسيين (2/ 39- 41)، محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 235).

(3) جمعها الدكتور محمد بوزغيبة في كتاب: فتاوى شيخ الإسلام في تونس محمد العزيز جعيط واجتهاداته وترجيحاته، وانظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 244).

(4) انظر: مقال بعنوان: شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط (1886-1970) وصلته بالجزائر لمولود عويمر، على الرابط: http://www.odabasham.net/show.php?sid=54120.

(5) محمد العزيز جعيط. إرشاد الأمة ومنهاج الأئمة، ص 272.

وحث الشـــيخ جعيط في العديد من خطبه التونســـيين والمغاربة والليبيين على مؤازرة الآلاف من اللاجئين الجزائريين وإيوائهم وتوفير كل شـــروط الإقامة لهم: وقد جاء في إحدى خطبه: «يلزم كل واحد في المغرب العربي أن يكرس قواه ليعين اللاجئين الجزائريين بالإيواء والغطاء، والغذاء والكســـاء ويعالج جرحاهم ويمدهم بالدواء، ويتطوع بنفســـه مع المكافحين لقطع يد الاعتداء، ويســـتعمل لســـانه وقلمه للتشـــهير بأعمال الاســـتعمار الفظيعة ليبلغ صـــداها جميع الأنحاء. إن الجزائريين جيران لنا في الأوطان، إخوان لنا في الدين والنسب واللسان، لا يمكننا أن نتخلى عنهم وإن جر لنا ذلك الأشجان والأحزان، ولا نقصر في مقاومة ما يسلط عليهم من الاضطهاد والعدوان»[1].

**الفرع الثاني: وفاته:** توفي الشيخ محمد العزيز جعيط في 27 شوال 1389 هـ الموافق لـ 5 جانفي 1970 بعد عمر طويل حافل بالعطاء في التعليم والإفتاء، وخدمة الدين، والدفاع عن حقوق المســـلمين، ونصـــرة قضاياهم العادلة وعلى رأسها القضية الجزائرية، ودفن بمقبرة الجلاز بتونس العاصمة.

## المبحث الثاني : التعريف بمؤلفات الشيخ محمد عبد العزيز جعيط المتعلقة بتقنين الفقه الإسلامي

### المطلب الأول: دراسة وصفية لهذه المؤلفات

كان للشيخ جعيط قَصَبُ السَّبْقِ في التأليف والكتابة في موضوع تقنين الفقه المالكي، ولا نعلم أحدا تقدمه في هذا الموضـوع –في مذهب المالكية– إلا ما كان من القاضـي والمحامي الليبي محمد محمد عامر وقد أشـرنا إلى كتابه في المبحث التمهيدي، وفي هذا المطلب ســـنســـتعرض بحول الله تعالى الكتب التي ألفها في هذا الموضـوع مع تعريف موجز بها وبيانٍ لما تضـمنته من مباحث، وشـيء من المعلومات المتعلقة بطبعات هذه الكتب وتأريخ تأليفها، وقسمناه إلى أربعة فروع على عدد هذه المؤلفات:

#### الفرع الأول: كتاب: الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية

**أولا: تاريخ تأليف الكتاب وسـبب تأليفه:** عايش الشـيخ جعيط القضـاء سـنين طويلة، بينت له حاجة الطلبة والقضـاة إلى تأليف يكون مرجعا لما جرى به العمل التونسي في الأوضاع الحكمية والقضايا الفقهية، ولما أسندت للشيخ مشيخة الجامع الأعظم وفروعه استغل منصبه وأنشأ شعبة للقضاء وألف كتابه "الطريقة المرضـية في الإجراءات الشـرعية على مذهب المالكية"، قال رحمه الله في مقدمة الكتاب –مبينا المقصـد من تأليف كتابه هذا–: «أما بعد فإن التأليف الموســـوم بالطريقة المرضـــية في الإجراءات الشـــرعية كان هدفه ومطمع نظره تلقين طلاب التعليم العالي أصـولَ القضـاء المعمولَ بها في الديار التونسـية في الزمن الحاضـر ...»[2]، وأصبح الكتاب يدرس في السنوات الثلاث من المرتبة العالية في القسم الشرعي بالجامع الأعظم بصفة رسمية منذ الإصلاحات التي أقامها الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، في البرنامج العام للتعليم.

---

(1) جعيط. إرشاد الأمة، ص 260-261.

(2) الطريقة المرضية (مقدمة الطبعة الثانية/ القسم الأول).

ولقد قامت أســـرة المجلة الزيتونية بتقريظ لهذا الكتاب الهام، جاء فيه: «جاء الكتاب في ثلاثة أجزاء على حسب أقسام التعليم العالي، قد جمع مسائل فقه القضاء وما يتصل بذلك من الإجراءات الشرعية، على قواعد المذهب المالكي بأسلوب سهل المأخذ، واضح المسالك، متين الترصيع، قويم المنهج والتقسيم، عذب المورد، جامعا يلتقط منه المتعلم درر الفن، وديوانا نافعا يسهّل على القاضي والحاكم طرق الإجراءات التي يلزمه عبورها، ومرجعا ثمينا يلتجئ إليه كل من دعته الحاجة إليه»[1].

**ثانيا: طبعاته:** قام الشـــيخ جعيط بطبع كتاب الطريقة المرضـــية مرتين: المرة الأولى ســـنة (1358هـ/ 1939م) تقريبا، دون مقدمته التي صاغها في صورة مواد (333 مادة فقهية) أضيفت إلى الطبعة الثانية، ثم اقترُح عليه إعادة طبعه، على أن يُردف التأليف الأول بدراسة مسائله بألفاظ سهلة، وأتم تأليفه سنة (1360هـ/1940م)، وبذلك أصبح الكتاب في طبعته الثانية التي كانت من الحجم الكبير، ينقسم إلى قسمين: صِيغ القسم الأول في صورة مواد اشتملت على خلاصة الفقه المحرر، مما وقع بسطه تفصيلا في القســـم الثاني، وكان عدد صـــفحاته (61 صـــفحة)، وقع ترقيمها بالحروف الهجائية وبه (333 مادة)، ويحتوي القسم الثاني على ثلاثة أبواب شملت (312 صفحة)[2].

وقد طبعته الدار المتوسطية بتونس طبعة حديثة سنة (1431هـ- 2010م) بتحقيق وعناية الدكتور محمد بوزغيبة.

**ثالثا: مباحث وموضوعات الكتاب:** وقع تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أبواب:

- **الباب الأول : في الدعوى** وفيه ثلاثة فصول :

- **الفصل الأول:** في الدعوى وحقيقتها وكيفية القيام بها، وصفة القائم بالدعوى وشروط صحة الدعوى، وتبعيض الدعوى واضطرابها

- **الفصـــل الثاني:** في اســـتدعاء المطلوب للجواب عن الدعوى، وفيه كيفية الاســـتدعاء وحضـــور المطلوب وامتناعه من الجواب، وجوابه بالإقرار، ثم حضوره وجوابه بالإنكار، وتغيب المطلوب بعد إنشاب الخصام، وغيبة المطلوب عن إيالة القاضي.

- **الفصـــل الثالث** : في المدعي والمدعى عليه، يشـــمل هذا الفصـــل بيان المدعي والمدعى عليه، وتكليف المدعي بإقامة البينة فيقر أن لا بينة له، وتكليفه بإقامتها فيزعم أن بيد المدعى عليه ما يغنيه عنها، وتكليف المدعي بإقامة البينة فيزعم أن له بينة، والإعذار المترتب على حضور البينة والعقلة والتعجيز.

- **الباب الثاني : في مستند الحكم** وفيه ستة فصول :

- **الفصل الأول** في اليمين، وما يتعلق بها.

---

(1) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 235).

(2) الطريقة المرضية (القسم الأول والثاني).

-**الفصل الثاني** في الإقرار، وما يتعلق به.

-**الفصل الثالث**: في الإبراء.

-**الفصل الرابع**: في الإسقاط.

-**الفصل الخامس**: في الالتزام.

الفصل السادس: في الشهادات، وما يتعلق بها.

-**الباب الثالث**: **في الحكم**، وفيه تسعة فصول

-**الفصل الأول**: في معنى الحكم والفتوى والثبوت والتنفيذ.

-**الفصل الثاني**: في خطاب القضاة.

-**الفصل الثالث**: في ضابط ما يفتقر للحكم.

-**الفصل الرابع**: فيما يحصل به الحكم

-**الفصل الخامس**: في تصرفات الحكام التي ليست حكما.

- **الفصل السادس**: في الحكم الكلي والحكم الجزئي.

- **الفصل السابع**: في الحكم الاستقلالي والحكم التضمني.

- **الفصل الثامن**: في أنواع الحكم.

- **الفصل التاسع**: في الأحكام التي يجوز تعقبها وفي التحجير المقبول، وفي التخصيص في القضاء...

**الفرع الثاني: مجلة المرافعات الشرعية:**

**أولا: تاريخ المجلة وسبب تأليفها** : أراد الشيخ جعيط بتأليف هذه المجلة سد حاجة المحاكم الشرعية إلى مجلة إجرائية تضبط أصول المرافعات القضائية، وتجمع بها شتات القواعد التي ترتكز عليها الإجراءات الحكمية وفقا لما تقتضيه الأصول والقواعد الشرعية، وقد قام بوضعها بمشاركة لجنة مؤلفة من كبار علماء الزيتونة، ومجموعة من القضاة والمحامين، ومن يمثل الشعب في مصالحه من نوابه المفكرين[1].

ومما قاله الشيخ جعيط -عن المجلة-، في مكتوب له محفوظ بوزارة العدل عدد 195 بتاريخ 10 أفريل 1955: « إن هذه المجلة استمدت أحكامها من قواعد التشريع الإسلامي، وجميع ما أثبت فيها إما منصوص عليه، أو مستمد مما يسميه الأصوليون الاستصلاح أو المصالح المرسلة، التي لم يقم شاهد على اعتبار خصوصها، ولا نهض دليل على إلغائها ويترتب على تحقيقها جلب منفعة أو رفع ضرر»[2].

(1) وقد طبعت محاضر جلسات لجنة النّظر في لائحة مسودة مجلة المرافعات الشّرعيّة مؤخرا بتحقيق كل من: نور الدين الجلاصي وعبد الهادي البليش -حفيد الشيخ محمد الصادق البليش كاتب المحاضر-.

(2) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 196).

وقد وقعت المصادقة عليها في الأمر المؤرخ يوم (28 شوال 1367هـ/02 سبتمبر 1948م)، وألغي العمل بها بأمر آخر في (محرم 1376هـ/ أوت 1956م)، وذلك تبعا لتوحيد الإجراءات تحت مفعول مجلة المرافعات المدنية والتجارية 790، فتجمد المشروع وحفظ بخزينة العدل[1].

**ثانيا: طبعاتها:** طبعت بالمطبعة الرسمية سنة (1367هـ/1948م) بتونس، وهي صغيرة الحجم بها (24 صفحة)[2].

وقد طبعته الدار المتوسطية بتونس طبعة حديثة ملحقة بآخر كتاب الطريقة المرضية سنة (1431هـ-2010م) بتحقيق وعناية الدكتور محمد بوزغيبة[3].

**ثالثا: مباحث وموضوعات المجلة:** تحتوي هذه المجلة على ستة أقسام:

-يشمل **القسم الأول:** وفيه أربعة أبواب: نظر المحاكم الشرعية، ومرجع النظر الترابي، وتخيّر المطلوب وموجب التخلي عن النظر.

-ويشمل **القسم الثاني:** وفيه ستة أبواب في القيام بالطلب لدى المحاكم، وفي قبول وتقييد النوازل في الاستدعاءات وفي الأبحاث وفي التوجهات، وتعيين النوازل المجلسية، وإجراءات المعارضة.

-ويشمل **القسم الثالث:** مسائل التعقيب.

-**والقسم الرابع:** الاعتراض على الحكم الغيابي.

-**والقسم الخامس:** يحتوي على إجراءات خاصة، وفيه أربعة أبواب: في الوسائل الوقتية، وحق التداخل واختيار الحجج، والزور.

-ويشمل **القسم السادس:** في أحكام مشتركة، وفيه تسعة أبواب وهي: معطلات النوازل، والتعارض بين الأحكام، والتجريح في الحكام، وإعطاء التنفيذ ، وسقوط العمل بالأحكام، والأذون، ومؤاخذة الحكام، والتقاديم والتراشيد، والتنفيذ.

## الفرع الثالث: لائحة مجلة الأحكام الشرعية

**أولا: تاريخ تأليف اللائحة وسبب تأليفها:** تعتبر لائحة مجلة الأحكام الشرعية من أوسع المؤلفات الشيخ جعيط في باب التقنين، وقد جمع فيها بين المذهبين المالكي والحنفي، حيث قسمت فيه صفحة الكتاب إلى قسمين بخط عمودي تذكر فيه المادة من الفقه المالكي في الجزء الأيمن ثم نظيرتها من الفقه الحنفي في الجزء الأيسر، ووقع تقسيم اللائحة إلى أبواب وفصول وفروع، وبلغ عدد موادها (2463 مادة)، وبعد أن أتم الشيخ تأليف اللائحة الشرعية قال عنها-مبينا السبب الداعي لتأليفها-: «إني أصنع هذا لأني أخشى إن

(1) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 196).

(2) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 238).

(3) انظر: الطريقة المرضية بتحقيق بوزغيبة (ص: 399).

دام الحال هكذا من الضعف في الثقافة الإسلامية عند أهلها، أن يفتح أحدهم كتابا فقهيا فلا يفهمه، وأنا توقيا من هذا المصـــير المتوقع نظمت هذه المجلة في بنود مرتبة محققة مرقمة على حســـب أبواب الفقه الإسلامي، آخذا من كل مذهب بما يلائم تطور العصر، وييسر على الناس في القضاء»[1].

وقد بلغ صدى هذه اللائحة سائر البلاد الإسلامية، وذكر الشيخ محمد الطيب بسيس أنه قدم نسخة منها إلى الدكتور وهبة الزحيلي، ولما اطلع عليها هذا الأخير، أعجب بمحتواها وتمنى لو أنه درســـها قبل صـــدور كتابه «الفقه الإســـلامي وأدلته»، وأكد له أنه لو تم ذلك لغير العديد من المســـائل الفقهية على مقتضى المذهب المالكي[2].

**ثانيا: طبعاتها:** طبعت اللائحة ســـنة (1367هـ/1948م) تقريبا في طبعة وحيدة بمطبعة الإرادة بتونس، وهي متاحة في النت.

**ثالثا: مباحث وموضوعات الكتاب:**

وهي تشـتمل على (768 صـفحة و2463 مادة فقهية) على مقتضـى المذهبين المالكي والحنفي -كما سبق-، وهي تنقسم إلى قسمين:

- **القسم الأول**: خاص **بأحكام الأحوال الشخصية**، ويتكون من ثلاثة كتب:

**الكتاب الأول**: في الأحكام المختصة بالإنسان، وفيه ثمانية أبواب:

- الباب **الأول**: خاص بالنكاح، ويضم المراكنة وشروط النكاح، وأركانه وأحكامه، و موانع النكاح، والولاية في النكاح، والوكالة بالنكاح، والكفاءة الزوجية، والمهر، والتنازع بين الزوجين، ونكاح الكتابيات، والنكاح الفاسد، وفيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه.
- الباب **الثاني**: خاص بالرضاع، ويتكون من أركان الرضاع ومن يحرم من الرضاع، والنزاع في الرضاع.
- الباب **الثالث**: في الطلاق، وفيه شروط الطلاق وألفاظه، والطلاق البائن والرجعي، وما يتعلق بالطلاق.
- الباب **الرابع**: في العدة والاستبراء، ويضم من تجب عليها العدة ويجب عليها لاستبراء.
- الباب **الخامس**: في ثبوت النســـب، وفيه نســـب الولد حال ثبوت النكاح، وأحكام اللعان، وأحكام الاستلحاق، وأحكام اللقيط.
- الباب **السادس**: في الحضانة، ويتكون من الحضانة وشروط استحقاقها.
- الباب **السابع**: في النفقة، ويتكون من نفقات الزوجات، وتقدير النفقة، والنزاع فيها، والنفقة بالقرابة.
- الباب **الثامن**: في أحكام المفقود.

(1) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 203).

(2) انظر: المصدر السابق (ص: 210).

– **الكتاب الثاني في الميراث**: استمد الشيخ جعيط هذا الكتاب من خصوص المذهب المالكي فقط، وقسم الشيخ جعيط هذا الكتاب إلى (10 فصول)، تشمل: شروط الميراث وأسبابه وموانعه، والوارثين، والعول، والعصبة، والحجب، ومسائل متنوعة تتعلق بقسمة التركة.

– **الكتاب الثالث**: في أحوال تصرفات الإنسان، ويحتوي على أحكام الحجر.

**وقبل** أن يتعرض الشيخ جعيط إلى **الجزء الثاني** الخاص بأحكام الأحوال العقارية، قدم له بثلاثة كتب تهم أحكام المسائل العقارية، وهي:

– الكتاب الأول: في الحقوق العقارية، وفيه الشفعة والقسمة.

– الكتاب الثاني: في التبرعات، وفيه الوصايا والهبة والصدقة والعمرى.

– الكتاب الثالث: في الوقف وما يتبعه.

– **القسم الثاني** : أحكام **الأحوال العقارية**، وفيه ستة كتب :

– **الكتاب الأول**: **الاستحقاق**، ويشمل معنى الاستحقاق وعقود البيع، ومنها بيع الثنيا، وبيع التوليج، وبيع الصفقة، وبيع المريض، والبيع الفاسد، والمغارسة.

– **الكتاب الثاني في الشهادات**: وفيه شروط قبول الشاهد وأقسام الشهادة، وشهادة السماع، وشهادة النقل، والجرح والتعديل، وشروط العمل بالرسوم، والاسترعاء، والشهادة الناقصة، والرجوع عن الشهادة، والشهادة على الخط.

– **الكتاب الثالث في الإقرار**: وفيه أركان الإقرار وشروطه، والإقرار في المرض المخوف، والرجوع عن الإقرار والإبراء.

– **الكتاب الرابع في اليمين** : وفيه كيفية أداء اليمين، وأقسام اليمين، والتحالف.

– **الكتاب الخامس في أحكام الدعوى والقضاء**: ويشمل حقيقة الدعوى، وشروطها وأركانها، والمدعي والمدعى عليه، والمحاكمة، واضطراب الدعوى وسقوطها، وغيبة المطلوب، والحكم والتحكيم.

– **الكتاب السادس** : في ولاية الأب ووصيه وتصرفاته.

**الفرع الرابع: مجلة الأحكام الشرعية**

**أولا: تاريخ المجلة وسبب تأليفها**: تعتبر المجلة امتدادا للائحة التي سبق ذكرها، حيث استصدر الشيخ جعيط –لما كان وزيرا للعدل– أمرا عليا بتاريخ (20 شعبان 1368هـ/16 جوان 1949م)، بجمع لجنة لمناقشة اللائحة الشرعية لاختيار ما هو الأليق من كل جزئية، سواء كان من المذهب المالكي أو الحنفي، وبذلك تتوحد الأحكام ولا يحكم بحكمين مختلفين في جزئيتين من نوع واحد، وتتركب هذه اللجنة من الحكام الشرعيين ورؤساء المحاكم العدليين والمدرسين وعدد من الوكلاء الشرعيين، والوكلاء العدليين، وبعض الأعيان العارفين بالعوائد التونسية وبعض الصحفيين، برئاسة الشيخ جعيط بصفته وزيرا للعدل، وقد وقعت

مداولات متعددة بين أعضاء اللجنة، وجرت دراسة المسائل الفقهية مسألة مسألة في المذهبين، تحرر على إثرها الصيغة النهائية للفقرة المتفق عليها، وقد حظي عمل اللجنة بمتابعة شخصية من الأمير محمد الأمين باي ، وبعد أن أتمت اللجنة أعمالها، وفرغت من إعداد المجلة على قسمين، قسم على عهد الوزارة الكتاكية، وقسم على عهد وزارة البكوش الثانية، وبعد أن صاغ الشيخ جعيط نص المجلة الشرعية كاملة بناء على الاقتراحات والمناقشات وما وقع الاتفاق عليه، وجهت الخلاصة لوزارة العدل ليتم العمل بها، لكن حال دون ذلك عراقيل متنوعة، وبقيت قابعة في زوايا وزارة العدل، وعند الاستقلال بادرت الحكومة إلى توحيد القضاء، ووقع الاعتماد على مجلة الأحكام الشرعية كمصدر رئيسي عند إصدار مجلة الأحوال الشخصية ،كما كانت مرجعا لمجلة الحقوق العينية[1].

**ثانيا: طبعاتها:** ذكر الشيخ كمال الدين جعيط –ابن المصنف– أنه قام برقنها، واستخراج المسائل المعتمدة على مقتضى المذهب الحنفي وجعلها بهامش المجلة، وبين أنه ما لم يقع التنبيه إليه فمعظمه يتحد فيه المذهبان، ثم حاول جمع المحاضر ليقوم بعمل علمي يربط بين ما جاء في محاضر الجلسات، وما جاء في مجلة الأحكام الشرعية إلا أنه عجز عن الحصول عن المحاضر التي كتبها الشيخ الصادق البليش، فأبقى العمل على حاله[2].

**ثالثا: مباحث وموضوعات الكتاب:** تشتمل هذه المجلة على أربعة أجزاء بها (1352) مادة، على النحو التالي:

* **الجزء الأول:** خاص بأحكام الأسرة وبه سبعة كتب:
  – الكتاب **الأول** في النكاح، وفيه إحدى عشر فصلا و 228 مادة.
  – الكتاب **الثاني** في الرضاع، وفيه ثلاثة فصول وعشر مواد.
  – الكتاب **الثالث** في الطلاق، وفيه ستة فصول و281 مادة.
  – الكتاب **الرابع** في الاستبراء، وفيه فصلان و 34 مادة.
  – الكتاب **الخامس** في النسب، وفيه فصلان و 89 مادة.
  – الفصل **السادس** في الحضانة، وفيه فصلان و 24 مادة.
  – الفصل **السابع** في النفقة، وفيه أربعة فصول و122 مادة.
* **الجزء الثاني في الميراث،** وفيه عشرة فصول و 84 مادة.
* **الجزء الثالث في الحجر والرشد،** وبه 32 مادة.

---

(1) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 205– 210).

(2) احتفظ الشيخ الصادق البليش بالمحاضر التي كتبها، لخلاف بينه وبين الوزارة الوصية، وبقي دفتر المحاضر عند ورثة الشيخ الصادق البليش. انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 210).وقد طبعت دار الإمام المازري بتونس هذه المحاضر مؤخرا في 4 مجلدات. بتحقيق وعناية كل من: أ.د. نور الدين الجلاصي و أ. عبد الهادي البلّيش.

* **الجزء الرابع في أحكام الأحوال العقارية**، وبه أربعة كتب:

- الكتاب **الأول** في الاستحقاق، وفيه اثني عشر فصلا و138 مادة
- الكتاب **الثاني** في الشفعة، وفيه أربعة فصول و124 مادة.
- الكتاب **الثالث** في القسمة، وفيه أربعة فصول و 63 مادة
- الكتاب **الرابع** في التبرعات، وفيه سبعة فصول و 244 مادة.

**المطلب الثاني: المنهج الذي سار عليه في مؤلفاته والمصادر التي رجع إليها –كتابه "الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية" أنموذجا–**

الحديث عن منهج الشيخ جعيط في جميع مؤلفاته والمصادر التي رجع إليها يطول جدا؛ لذلك اقتصرت على كتاب واحد من مؤلفاته وهو: الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية، وقسمت هذا المطلب إلى فرعين:

**الفرع الأول: معالم في المنهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه "الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية"**

تقدم الكلام عن تاريخ تأليف الكتاب وطبعاته ومحتوياته وأقسامه وسبب تأليفه في المبحث الثاني المتعلق بالتعريف بمؤلفات الشيخ محمد عبد العزيز جعيط في التقنين الفقهي، وفي الحقيقة لا يمكن –في هذا البحث المختصر– أن يحاط بجميع الجزئيات المتعلقة بمنهج المؤلف؛ لكن يمكن إيجاز المعالم الكبرى للمنهج الذي سار عليه في النقاط الآتية:

–الكتاب –كما تقدم– ينقسم إلى قسمين: احتوى القسم الأول على 333 مادة اشتملت على خلاصة الفقه المحرر الذي وقع بسطه تفصيلا في القسم الثاني، وقد ألف الكتاب ليكون مقررا دراسيا لمادة الإجراءات الشرعية وأصول القضاء بالجامع الأعظم في السنوات الثلاث من المرتبة العالية في القسم الشرعي، ووقع تأليف القسم الثاني الذي حوى الفقه المحرر قبل القسم الأول الذي صيغ على شكل مواد قانونية فقهية، وكان مقصد الشيخ من تأليف القسم المصاغ في شكل مواد قانونية التسهيل والتيسير على من أراد أخذ زبدة ما ذكره الفقهاء في هذه الأبواب دون غوص في غمار ما ذكروه.

–قسّم الكتاب تقسيما منطقيا بحسب إجراءات التقاضي إلى ثلاثة أبواب: **الباب الأول : في الدعوى، الباب الثاني : في مستند الحكم، الباب الثالث: في الحكم.**

– صياغة المؤلف لمادته العلمية دقيقة ومنضبطة بما يناسب طبيعة هذه المؤلفات القانونية، مع أسلوب سهل بعيد عن المصطلحات الغامضة التي قد تكون في بعض الكتب الفقهية.

–سبب تأليف كتاب الطريقة المرضية وغيرها من مؤلفات الشيخ في التقنين الفقهي هو حاجة الساحة القضائية الشرعية إلى مجموعة مؤلفات تسد النقص في الجانب التنظيمي القانوني.

-يعتبر الكتاب جمعا لمباحث قضائية مهمة كانت متفرقة في كتب الفقه والفتاوى والوثائق، وقد جمع وسائل الإثبات والمرافعات ومتطلبات الشهادة، وأحكام التوثيق، وصفة الموثق..

-اعتمد الشيخ جعيط -كثيرا- على ما جرى به العمل عند المالكية فقد يقرر قولا غير مشهور لجريان العمل به، والمقصود بالأخذ بما عليه العمل -كما هو معلوم- العدول عن القول الراجح أو المشهور إلى القول الضعيف رعيا للمصلحة الشرعية، وقد يكون ذلك بسبب تبدل عرف أو درء مفسدة ونحو ذلك من الأسباب[1]، ومن أمثلة أخذه رحمه الله تعالى بما جرى عليه العمل في القطر التونسي ما ذكره في مبحث إنهاء الخطاب حيث بين أن إنهاء الخطاب من قاض إلى آخر يتم بثلاثة أساليب، وهي: المشافهة والإشهاد والكتابة، وذكر أن الإنهاء بالمشافهة قد بطل العمل به في تونس، ووقع الاقتصار على الإنهاء بالإشهاد أو بالكتابة؛ لأنه أضبط وأضمن لحظ الحقوق[2].

-اهتم الشيخ جعيط اهتماما خاصا بعلم التوثيق في كتابه الطريقة المرضية، وأشار إليه في عدة مباحث كما في توثيق الدعوى، ومبحث العمل بالنسخ واستخراج المضامين والشهادة على الخط والبينة[3].

-المنهج الذي سار عليه الشيخ جعيط في القسم الثاني الذي درس فيه المسائل دراسة مفصلة يتسم بالتوسع في الرجوع إلى المصادر، وذكر الأقوال المختلفة في المذهب، مع تحرير محل النزاع، وذكر موطن الإجماع إن وجد، ثم تحقيق وترجيح ما يراه راجحا.

-يستشهد الشيخ أحيانا ببعض القضايا التي وقف عليها سواء كان مباشرا للحكم فيها أو وقعت لأحد مشايخه.

-إذا رأى رأيا يخالف ما نقله عمن تقدم فإنه يصدر التعقيب غالبا بقوله: "قلت".

-يقتصر الشيخ على موضع الشاهد في النقول التي يذكرها ولا يستطرد في الغالب، بل يقتصر على المادة التي تناسب المبحث الذي هو فيه.

-الإكثار من المراجع والنقول لضبط المسائل مع الاختصار، والإحالة إلى المصدر المنقول منه، وقد يذكر الصفحة ودار الطبع أحيانا.

-الرجوع إلى المصادر المعتمدة في المذهب، وإحالته في الغالب تكون إلى المصدر الأصلي دون واسطة.

- ذكر الشيخ في مقدمة الكتاب خمسة مقاصد رامها من النصوص التي نقلها عن العلماء المتقدمين وهي:

1 - تقوية الملكات وصقل الأذهان والتدرب على البحث والنقد.

2- الإلمام باصطلاحات الموثقين .

---

(1) انظر: نشر البنود على مراقي السعود (2/ 333)، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز (ص: 210)، مقدمة الطريقة المرضية بتحقيق بوزغيبة (ص: 7).

(2) انظر: الطريقة المرضية بتحقيق بوزغيبة (ص: 329).

(3) انظر: مقدمة الطريقة المرضية بتحقيق بوزغيبة (ص: 19- 25).

3- التنبيه على ما يحسن حط رحال المطالعة باكنافه من كتب التوثيق والاحكام لمن نشد زيادة التحقيق وانارة البصائر .

4- تمتين الأواصر وتوثيق العري بين الحاضر والغابر.

5ـ الإرشاد الى تطورات الاجراءات القضائية باختلاف الظروف .

**الفرع الثاني: المصـادر التي رجع إليها في كتابه "الطريقة المرضـية في الإجراءات الشـرعية على مذهب المالكية"**

رجع الشيخ جعيط إلى عدد كبير جدا من المصادر وقد ذكر في مقدمته المصادر التي اعتمدها في تأليفه- مما لم يطبع في زمنه- فقال: «وآثرت كثيرا مما جاء في الكتب المعتمدة ولاسـيما التي لم تطمثها يد الطباعة ...كشـرح العلامة التونسـي الشـيخ حلولو للمختصـر الخليلي، وشـرح ابن مرزوق له، وشـرح ابن ناحي القيرواني للتهذيب، وشـرحه للجلاب، وحاوي البرزلي، والدكانة للشـيخ محمد عظوم القيرواني، وبرنامج الشوارد للشيخ قاسم عظوم القيرواني، وحاشية الشريف التونسي المفتي على شرح ميارة للزقاقية، ومعين المفتي له، ورسائل القاضي النظار الشريف إسماعيل التميمي، وحاشية الشيخ أحمد ابن الطاهر على شرح التاودي للتحفة، وحاشية القاضي النظار محمد ابن سلامة عليه، ولقط الدرر الشيخ السنوسي...»[1]

كما رجع إلى مصادر أخرى لم ينص عليها في المقدمة ومنها:

-الإعلام بنوازل الأحكام لعيسى بن سهل.

-الجواهر الثمينة لابن شاس.

-التقييد على المونة لأبي الحسن الزرويلي.

-مختصر المتيطية لابن هارون الكناني.

-النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني.

-الفائق في الوثائق لابن راشد القفصي.

-التوضيح لخليل بن إسحاق.

-المدونة

-المنتقى للباجي

-الكافي لابن عبد البر

-البيان والتحصيل لابن رشد

-تبصرة الحكام لابن فرحون

-الفروق والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام كلاهما للقرافي

(1) مقدمة الطريقة المرضية.

-مختصر خليل

-المعيار للونشريسي

- كما رجع إلى كثير من الحواشـــي على خليل وعلى الزقاقية، وإلى عدد كبير من كتب الفتاوى والنوازل والوثائق والقواعد.

**المطلب الثالث: أثر هذه المؤلفات في المنظومة القانونية التونسية**

ذكر عدد من الباحثين أن مجلة الأحكام الشرعية التي ألفها الشيخ جعيط تعتبر من المصادر الأساسية التي بنيت عليها مجلة الأحوال الشخصية التونسية، حيث يقول الباحث طه المهذبي في مقال له بعنوان "المرجعية الإسلامية لمجلة الأحوال الشخصية التونسية": « وقد مثّلت لائحة الشيخ جعيط مرجعا أساسيا اعتمد من قبل لجنة إعداد مجلة الأحوال الشـخصـية فلم تكن المجلة وليدة السـاعة ولم تكن مجلة مسـقطة وإنما وجدت جذورها في لائحة الأحكام الشـرعية المسـتمدة من الفقه الإسـلامي، وعليه يمكن الجزم بأن م.أ.ش هي في مجملها تقنين للفقه الإسلامي.[1]

وذكر الدكتور بوزغيبة أن الاعتماد وقع على مجلة الأحكام الشـرعية كمصـدر رئيسـي عند إصـدار مجلة الأحوال الشـخصـية الحالية مع تغيير بعض الفصـول، بحيث تعتبرها وزارة العدل امتدادا لمجلة الأحوال الشـخصـية، كما كانت مرجعا مهما عند وضـع مجلة الحقوق العينية التي صـدر العمل بها سـنة (1384هـ/1965م)[2].

ولكن هذا الاعتماد لا ينفي أن كثيرا من البنود الواردة في هذه المجلة فيها مخالفة للشريعة الإسلامية؛ ولذلك أرسل الشيخ جعيط في 20 أغسطس 1956 رسالة لوزير العدل أحمد المستيري طلب فيها تعديل بعض فصول المجلة خاصة فيما يخص منع تعدد الزوجات ووضع مجرى قضائي للطلاق. وهذه الرسالة أجبرت الوزير الأول الحبيب بورقيبة في 7 سبتمبر بالتواصل مع أعضاء المحاكم الشرعية لمعرفة آرائهم حول موافقة هذه المجلة للأحكام الشرعية. وفي 14 سبتمبر نشر 13 عضوا لمحكمتين شرعيتين علويتين فتوى يعلنون فيها أن مجلة الأحوال الشـخصـية تحتوي على مواد مخالفة للقرآن والسـنة والإجماع، ورد بورقيبة على هذه الفتوى، بفصلهم جميعا تقريبا أو إحالتهم على التقاعد المبكر، بينما تم إيقاف الأئمة الذي ألقوا خطبا ضد المجلة، وكذلك الحال بالنسبة للشيوخ الذين وقعوا على عرائض أو مقالات ضدها[3].

## خاتمة

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ما يأتي:

---

(1) المرجعية الإسلامية لمجلة الأحوال الشخصية التونسية، طه المهذبي على الرابط: <https://cutt.us/RrYUA

(2) انظر: محمد بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره (ص: 210).

(3) انظر: عياض بن عاشور، السياسة والدين والقانون في العالم العربي (ص: 216)، مقال حول مجلة الأحوال الشخصية التونسية على الرابط: https://cutt.us/pgWEW

1. فكرة تقنين الفقه والإلزام به قديمة وليست وليدة العصر.
2. الشيخ جعيط من الشخصيات الكبيرة التي لم تعط حقها من البحث والدراسة.
3. يعتبر الشيخ من الشخصيات التي جمعت بين العلم الشرعي النظري وبين مباشرة العمل الميداني التطبيقي في الجانب القضائي، فكما أنه من كبار علماء الزيتونة فقد تولى أيضا منصب القضاء وكان وزيرا للعدل.
4. بذل الشيخ جهدا جبارا في سبيل جعل الفقه الإسلامي مصدرا للتشريع في القانون التونسي آنذاك.
5. تعتبر مؤلفات الشيخ جعيط من أهم ما ألف في التقنين الفقهي وفق المذهب المالكي.
6. مثّلت لائحة الشيخ جعيط مرجعا أساسيا اعتمد من قبل لجنة إعداد مجلة الأحوال الشخصية التونسية، كما كانت مرجعا مهما لمجلة الحقوق العينية، ولكن ذلك لا ينفي أن هذه المجلة حوت مواد من خارج اللائحة فيها مخالفات صريحة للشريعة الإسلامية.

ومن **التوصيات**:

1. السعي إلى إنشاء منظومة قانونية مستمدة من الأحكام الشرعية بحيث يكون الاجتهاد فيها جماعيا، يصدر من أعلام الأمة المعتبرين في جميع الدول الإسلامية في هذا العصر والسعي في إيجاد السبل لتطبيقها والعمل بها على مستوى الأنظمة والدول ولو على سبيل التدريج.
2. إعادة طبع مؤلفات الشيخ جعيط وإبراز ما لم يطبع منها.
3. إنشاء موسوعة تجمع كل ما كتب في هذا الباب.
4. إنشاء مخابر متخصصة ومراكز بحث خاصة بهذا المشروع.

## قائمة المصادر والمراجع


1) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.
2) أبو زيد، بكر بن عبد الله، فقه النوازل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ ، 1996 م
3) جعيط، محمد العزيز، إرشاد الأمة ومنهاج الأئمة. الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.
4) جعيط، محمد العزيز، الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية، مطبعة الإرادة، تونس، الطبعة الثانية، دت.
5) جعيط، محمد العزيز، الطريقة المرضية في الإجراءات الشرعية على مذهب المالكية، ت: محمد بوزغيبة، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الثانية، 1426هـ- 2005م.
6) جعيط، محمد العزيز، فتاوى شيخ الإسلام في تونس محمد العزيز جعيط واجتهاداته وترجيحاته، جمع وتحقيق: محمد بوزغيبة، الدار المتوسطية، تونس، الطبعة الأولى، 1431هـ- 2010م.
7) جعيط، محمد العزيز، مجالس العرفان، تذييل وفهرسة كمال الدين جعيط، الدار المتوسطية، تونس، الطبعة الأولى، 1431هـ- 2010م.
8) الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الرابعة، 1407 هـ - 1987 م.
9) الزحيلي، وهبة، جهود التقنين الفقه الإسلامي، ص 26، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.
10) الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.

11)الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم العلوي، نشر البنود على مراقي السعود، تقديم: الداي ولد سيدي بابا – أحمد رمزي، مطبعة فضالة بالمغرب، دط، دت.
12)الظفيري، مريم محمد صالح ، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات، دار ابن حزم–بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2002 م.
13)عبد البر، محمد زكي، تقنين الفقه الإسلامي (المبدأ والمنهج والتطبيق)، طبع إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر، الطبعة الثانية، 1407هـ- 1986م.
14) عمر، أحمد مختار عبد الحميد ، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
15)عياض بن عاشور، السياسة والدين والقانون في العالم العربي، دار سراس للنشر، تونس العاصمة،1992م.
16)القرضاوي: يوسف، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ، 1993م.
17)كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي ،بيروت، لبنان، د ط، د ت.
18)محفوظ، محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1994 م.
19)محمد، بوزغيبة، شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط حياته إصلاحاته آثاره، الدار المتوسطية للنشر، تونس، الطبعة الأولى، 1431هـ- 2010م.
20)مخلوف، محمد، شجرة النور الزكية شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003 م.

**المواقع الالكترونية**

21)مقال بعنوان: شيخ الإسلام محمد العزيز جعيط (1886-1970) وصلته بالجزائر لمولود عويمر، على الرابط: .54120http://www.odabasham.net/show.php?sid=
22)مقال بعنوان: المرجعية الإسلامية لمجلة الأحوال الشخصية التونسية، طه المهذبي على الرابط:
https://cutt.us/RrYUA
23) مقال حول مجلة الأحوال الشخصية التونسية على الرابط: https://cutt.us/pgWEW